تصوير

أحمد ياسين



شهرية الشرق الاوسط

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن MESC

الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية



المشاركون

حسن الأنباري
عاطف الجولاني
عدنان هياجنة
جواد الحمد





شهرية الشرق الأوسط

(٢٢)



الخارطة السياسية للوطن العربي

ما بعد الثورات العربية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – ٢٠١٢

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

الخارطة السياسية للوطن العربي

ما بعد الثورات العربية

المشاركون

حسن الأنباري — عاطف الجولاني

عدنان هياجنة — جواد الحمد

شهرية الشرق الأوسط

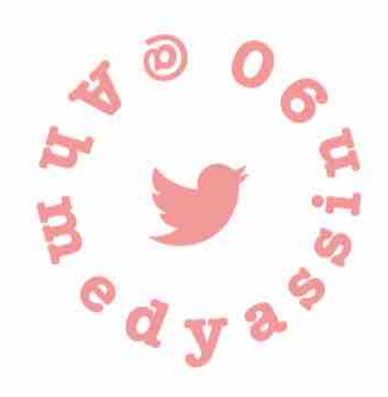


المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٢/١/٤٤٩)

المحتويـــات


@Ahmedyassin90

تقديم

يصدر هذا الكتاب نتاجا لحلقة نقاش عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن سابقا بعنوان "**الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية**"، وهو موضوع مهم يتناول التحولات الكبرى في الأحزاب والقوى والتحالفات السياسية في المنطقة العربية بعد الثورات العربية.

يناقش الكتاب أربعة فصول، هي "رؤى إقليمية ودولية حول الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية ٢٠١٢"، و"خارطة التحديات الداخلية والخارجية"، و"خارطة القوى السياسية والحزبية بعد الثورات العربية"، و"خارطة التكتلات والتحالفات الإقليمية والعربية ما بعد الثورات العربية".

يؤكد الكتاب على أنه رغم المحاولات العربية العديدة خلال العقود الماضية لتشكيل تحالفات عربية جزئية خارج إطار الجامعة العربية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون العربي، ودخول معظم الدول العربية في تكتلات جزئية جغرافية وغير جغرافية، إلا أن ذلك لم يقدم نموذجا قويا لتحالفات تساهم في تشكيل واقع يفضي إلى نظام عربي متكتل سياسيا أو اقتصاديا أو غير ذلك، ويوضح الكتاب أن الثورات العربية ستشكل عاملاً أساسياً في بناء التحالفات الجديدة، كما ساهمت من قبل عوامل في تشكيل خارطة التحالفات

القائمة حالياً في المنطقة، كاحتلال العراق وأفغانستان، والحرب على ما سمّي "الإرهاب" بعد أحداث ١١ سبتمبر، وفوز حزب العدالة والتنمية التركي ووصوله إلى الحكم هناك، وتزايد التهديدات عام ٢٠٠٧ بإشعال حرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى.

وإنني أذ أقدم بين يدي هذا الكتاب لا يسعني إلا أن أشكر الزملاء الذين ساهموا فيه، وأرجو أن يكون هذا إسهاما فعالا في إغناء مكتبة الثورات العربية، وأن يقدم أفكارا ثرية أمام بناء تحالفات سياسية إقليمية على المستوى الخارجي، وتحالفات فكرية وسياسية واجتماعية على المستوى الداخلي، لكل بلد عربي يخدم مصالحه ومصالح الأمة العربية معا.

المدير العام

جواد الحمد

مقدمة

شكّلت مسألة الحراك الشعبي المتلاحق أو الثورات العربية، ومحاولات الإصلاح في المنطقة العربية، وما يمكن أن ينتج عنها من تحولات سياسية واستراتيجية، محور المقاربات والدراسات التي تشغل دوائر صناعة القرار وخزانات التفكير على مستوى المنطقة والعالم، وهي تحولات بدأت تُنذِر بإحداث اهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي اللذين لم يثبتا على حال منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية نهاية القرن الماضي، وبصرف النظر عن التوصيفات والتقييمات المتداولة حيال ما يدور في المنطقة العربية، فقد بدا لافتاً عجز الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصةً إسرائيل، عن التنبّؤ بما جرى ابتداءً من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وسوريا ... إلى آخره، وذلك رغم توفر أجهزة استخبارات ومراكز تفكير تسهم في صناعة القرار السياسي على مستوى الداخل والخارج في هذه الدول.

ولا شك أن هذه الدوائر والأجهزة سرعان ما انتبهت إلى خطر الوضع في المنطقة العربية وأهميته، وأدركت بشكل لا لبس فيه أثر هذه التغيرات على خارطة التحالفات السياسية في الإقليم، الأمر الذي يمتد تأثيره إلى السياسة العالمية، لذلك سعت الدول الأجنبية على اختلاف توجهاتها ومصالحها ونظرتها للأحداث إلى دخول اللعبة ومحاولة فرض شروطها على قاعدة أكبر المكاسب أو أقل الأضرار، وذلك من خلال

محاولة التحكم في رسم خارطة القوى والتحالفات السياسية التي تتبلور في المنطقة، كل حسب رؤيتها ومصالحها.

ولكن أثر التغيير الذي أحدثته الثورات العربية لم يقتصر على الخارطة الإقليمية أو الدولية، بل أعاد رسم خارطة الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة في البلاد العربية التي شهدت حراكا شعبيا، إصلاحيا كان أو ثوريا؛ فقد أعيد توزيع مراكز القوة في هذه الدول بين مختلف التيارات السياسية والفكرية الرئيسية والفاعلة في العالم العربي، ما سيؤثر بلا شك على السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية، ويؤثر بالتالي على علاقتها بالدول الغربية وشكل تحالفاتها الجديدة.

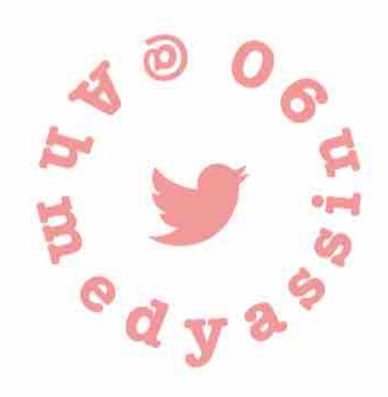
ويشكل هذا الكتاب الذي يحمل عنوان «**الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية عام ٢٠١٢**» حلقة في سلسلة متصلة من جهود مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، في قراءة الواقع العربي في أعقاب الثورات العربية ومحاولة لرسم ملامح المستقبل في ضوئه، ويعالج الكتاب هذا الموضوع ضمن أربعة محاور: الأول بعنوان: "رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية لعام ٢٠١٢"، وكتبه الدكتور عدنان هياجنة أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في الجامعة الهاشمية، وناقش فيه أشكال الحراكات الشعبية وشروط قيام الثورات ونجاحها، والمواقف الدولية والإقليمية من هذه الحراكات وطريقة تعاطيها معها.

وأما المحور الثاني الذي كتبه الأستاذ حسن الأنباري مستشار

الشؤون الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني بعنوان: "خارطة التحديات الداخلية والخارجية"، فتناول التحديات المختلفة التي تواجه دول الربيع العربي وخطر هذه التحديات، وقدم مقترحات للتعامل معها بما يضمن تحقيق الحراكات الشعبية لأهدافها.

ثم المحور الثالث بعنوان: "خارطة القوى السياسية والحزبية بعد الثورات العربية"، وقدمه الأستاذ عاطف الجولاني رئيس تحرير جريدة السبيل الأردنية، وتكلم فيه عن إعادة توزيع المواقع بين الأحزاب والقوى السياسية والعوامل الحاكمة في هذا الموضوع، كما صنف القوى السياسية الفاعلة في أربعة تيارات رئيسة، هي: الليبرالي والقومي واليساري والإسلامي، مبينا أن الأخير هو أكثر التيارات السياسية استفادة من الربيع العربي.

وفي المحور الرابع بعنوان: "خارطة القوى والتكتلات والتحالفات الإقليمية والعربية ما بعد الثورات العربية"، عرض الأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط التحالفات الإقليمية القائمة قبل الثورات العربية، ودور الثورات في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وفق المعطيات الجديدة.



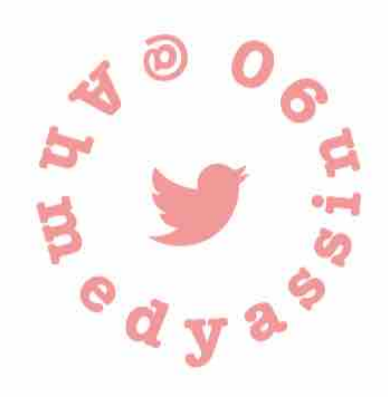
@Ahmedyassin90

الفصل الأول

رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية

للوطن العربي

ما بعد الثورات العربية


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية*

كتبتُ دراسة عن التغيرات الاستراتيجية بعد الثورات العربية، ونشرتها مجلة دراسات شرق أوسطية، وكتبت ورقة في تقرير استراتيجي عن الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وصحيح أنه لا يمكن إنهاء هذه الورقة لأن التطورات متسارعة دائما، ما يحتم إعادة النظر في كثير من الآراء أكاديمياً وسياسياً، ويمكن أن تشكل بعض التوقعات مفاجأة للحضور ومثاراً للجدل، وهناك وجهات نظر كثيرة يمكن مناقشتها، فقد اطلعت على معظم الدراسات العلمية والأكاديمية التي نشرت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مثل: فورين بوليسي (Foreign Policy)، فورين آفيرز (Foreign Affairs)، هارفارد (Harvard)، وقابلت كثيرا من الباحثين واطلعت على وجهات نظرهم، واطلعت كذلك على مختلف استطلاعات الرأي، وعلى التوقعات العربية في CNN، ولدي بعض الأرقام التي سأطلعكم عليها.

اطلعت على الآراء الأمريكية والإسرائيلية وعلى الافتراضات التي كانت سائدة عن الرؤى الإقليمية ومدى تغيرها، وهل هناك رؤية

---

*. **د. عدنان هياجنة/** أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية- الجامعة الهاشمية- الأردن.

جديدة لعام ٢٠١٢، والحقيقة أنه لا يمكننا القول بأن الثورات العربية كانت مفاجئة تماما، بحيث لم يستطع أحد التنبؤ بها أو بمقدماتها، فقد تحدث البعض على المستويين الأكاديمي والسياسي عن قضايا مرتبطة بغياب العدالة وغياب الاستقرار السياسي وغياب الدولة، وهذه المؤشرات كانت محاولة للتنبؤ بانعدام الاستقرار السياسي.

لكن، لم يستطع أحد أن يتنبأ بحدوث الثورات العربية، وأنا أعتقد أنه لا توجد نظرية خاصة بالعالم العربي، وإنما هناك نظريات صالحة لكل الأوقات، والذي قرأ مقالة ديفيد أجناتيوس في الواشنطن بوست التي يقول فيها: "إن هذه الثورات هي ثورات عامة، وما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية يتشارك مع ما يحصل مع الدول العربية، وما يحصل في أوروبا، وما حصل في اليونان وفي فرنسا وفي إيطاليا، وما حصل في الظاهرة الجديدة «السيطرة على وول ستريت»، كلها عبارة عن غضب من قِبل الشعوب على التحالف بين رجال الأعمال والسياسيين، وهذه الظاهرة في العولمة التي لم يستفد منها أحد، فعندما حدثت الأزمة المالية سارع صُنّاع القرار إلى مساعدة رجال الأعمال وإنقاذهم".

أعتقد أن ما حصل في الوطن العربي طفرة لن تستمر، وهي- برأيي العلمي- في طريقها إلى الانحسار إن لم تتحقق الشروط العلمية التي سأذكرها لاحقا، والتي يجب أن تأتي متضافرة.

إن تغيير أنظمة الحكم ليس حقيقة، فقد يتغير الأشخاص لكن المؤسسات لا تتغير، وهذا ما تقتنع به معظم الرؤى الأوروبية، كما أننا

الآن أمام معضلة نظرية «الفجوة» التي يقصد بها أنه عندما تحدث عملية تحول سياسي ما فإن تطلعات الناس تزداد ويتوقعون أن تُحقق لهم الديمقراطية كل تطلعاتهم وتعالج جميع مشكلاتهم، وهذا لن يحدث، وفي هذا الإطار، تشير استطلاعات الرأي أن ٨١٪ من الشعب المصري يتوقعون أن دخلهم سيزيد.

سأقرأ لكم بعض التوقعات الأردنية على سبيل المثال، ففي استطلاع أيار/ مايو ٢٠١١، أظهرت النتائج أولويات العالم العربي: الاستقرار السياسي ٧٨٪، الرفاه الاقتصادي ٧٤٪، الحرية الدينية ٦٩٪، الانتخابات الحرة ٦٨٪، حرية القول ٦٢٪، وهذا يدل أن مسائل الديمقراطية عندنا تأتي بعد مسائل الرفاه الاقتصادي، فقضايانا إلى حد كبير قضايا اقتصادية، وهذا ما يحصل أيضاً في الدول الأوربية والولايات المتحدة، ومعظم ما رأيناه في عام ٢٠١١ سنراه في عام ٢٠١٢.

إن كثيراً من الرؤى الدولية والمحلية هي استراتيجيات حكومية للاحتواء، ويتضمن ذلك الاحتواء زيادة فاعلية الدولة على حساب المديونية، حيث إن الفاعلية هي قدرة الحكومة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين: وظائف، ودعم بشري، ودعم مالي ....، مع بعض الأمور المرتبطة بزيادة شرعية الأنظمة السياسية، والتي ستكون إلى حد كبير شرعيات فكرية، لأنه لا يمكن للأنظمة السياسية التي أوصلت العالم العربي إلى هذا المستوى أن تقوم بالإصلاح، والعبارة التي أكررها في هذا السياق دوما: «الأيدي الوسخة لا يمكن أن تنظف».

انقسم العالم العربي في ثوراته وتحركاته الشعبية وتحولاته السياسية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: مجموعة الثورات، وهي مجموعة التحول الديمقراطية، الثورات السلمية في مصر وتونس، ولن تتكرر هذه الثورات السلمية في الوطن العربي من وجهة نظري الأكاديمية، وقد تكون افتراضاتي وتوقعاتي خاطئة كما كانت معظم التوقعات الدولية للمنطقة العربية.

المجموعة الثانية: مجموعات التحول غير السلمي، ليبيا واليمن وسوريا، وهنا أود الإشارة إلى أن الثورة في ليبيا لم تنجح إلا بفعل العامل الخارجي، ولن تنجح الثورة في كل من اليمن وسوريا إلا بوجود الأسباب أو العناصر الأربعة الأساسية التي تعد مهمة لتوفير فرصة لنجاح أي ثورة، والتي يجب أن تتضافر معا ليتم التحول، وهي:

١- أن تشكل الحكومة خطراً أساسياً أو تحدياً مهدداً للشعوب.
٢- تدخل الجيش لصالح الشعب، وإن تدخل لصالح النظام السياسي فلن تنجح الثورة.
٣- العامل الخارجي، أي تدخل دول خارجية قوية لصالح الثورة.
٤- القدرة على الحشد الشعبي (Popular mobilization)، فإذا لم تستطع الدول أو الشعوب المرشحة للثورة حشد أكبر عدد من الناس للمشاركة، فلن تنجح الثورة.

إذا شكلت الحكومة تهديداً للمواطنين، وحشد الشعب قواه، وكان الجيش محايداً أو محيَّداً، مع عدم تدخل خارجي، فإن الثورة ستنجح، وإذا فُقِد أي عنصر من هذه العناصر الأساسية حسب النظرية فلن تنجح أي ثورة، ففي كل من مصر وتونس تم تحييد الجيش، أي إن هناك عنصرا قد فُقِد، لذلك نجحت الثورة، والآن لن تنجح الثورة في سوريا ما دام الجيش غير محايد أو محيَّد، وإن تدخلت دول خارجية لمساعدة الشعوب في مواجهة الجيش فيمكن أن تنجح الثورة، لذلك على القوى السياسية أن تبحث عن البدائل (alternatives)، وهذه النظرية تدعّم الرؤى الدولية وتريح كثيراً من الأنظمة السياسية في العالم العربي.

ولدي كثير من الشواهد العلمية التي تثبت ذلك، فمجموعة الثورات غير السلمية علّمت الدول مسألة استخدام القوة العسكرية، فلم تتعلم الدول العربية من ما حصل في مصر وتونس، أما الدول الخارجية فقد تعلمت، فقد قال بريماكوف رئيس الحكومة الروسي الأسبق في تصريح للجزيرة قبل أسبوع: "نحن تعلمنا من الخطأ الذي ارتكبناه في ليبيا ولن نعيد هذا الخطأ مع سوريا".

المجموعة الثالثة: مجموعة الإصلاح الذاتي التي استمعت إلى الرؤية الأمريكية فيما يتعلق بالإصلاح، حيث أطلق أوباما رسالته بكلمات واضحة:

(get a head of it do something about it)

وهذه النصيحة الاستباقية الأمريكية أخذت بها عدة دول عربية، منها: الأردن والمغرب والجزائر وفلسطين، ودول مجلس التعاون الخليجي التي يشكل أمنها واستقرارها خطاً أحمر بالنسبة للولايات المتحدة.

واليوم نشهد سلوكاً أمريكياً برفض صفقة أسلحة بقيمة ٥٣ مليون دولار إلى البحرين، بحجة أنها قد تفهم أنها ستستخدم ضد الديمقراطية، وهذا التناقض هو سمة ثابتة في السياسة الأمريكية يجب أن نعرفها جيداً، هذا من جانب، أما الأمر الآخر فهو تغير في الخارطة الإقليمية، فالدول العربية لم يكن لها دور فاعل على مدار أكثر من أربعين سنة، ولم يكن لها دور مؤثر في العلاقات الدولية، خاصة بعد كامب ديفيد وتعطيل العجلة المصرية ودورها في السياسات الدولية، والتأثير الإقليمي الحقيقي الآن هو لإسرائيل وتركيا وإيران، فمثلاً تصريح شمعون بيريز لصحيفة واشنطن بوست قبل يومين، بأن تركيا لعبت دوراً إيجابياً ومهماً في الصفقة بين حماس وإسرائيل، يُمَكِّننا من إعطاء نقاط للدور التركي، مع العلم أن الرأي العام التركي هو الرأي العام الوحيد مقارنة بالرأي العام الإقليمي الذي لا يستبشر خيراً بالثورات العربية، حيث إن ٣٦٪ فقط من الرأي العام التركي يعتقد أن هذه الثورات ستؤدي إلى ديمقراطية، والنسبة مشابهة في الرأي العام الإسرائيلي، في مقابل الرأي العام العربي والفلسطيني حوالي ٧٠-٨٠٪، وهذا يحدد كثيرا من نسبة التوقع العالية.

أعود مرةً أخرى وأقول: إن الثورات كسلوكيات في العلاقات الدولية وفي النظم السياسية ليست سلوكيات متكررة الحدوث، وبالتالي لم نستطع أن نتنبأ فيها في معظم الدراسات التي جرت عليها، وهذه ليست أول سقطة للعلوم السياسية، فقد أخطأت في تنبؤ نهاية الحرب الباردة، وغيرها كثير من الأحداث الدولية، وأنا أعتبر نفسي من المدرسة الكمية وقواعد البيانات، حيث أعتقد أنها مطية تعطيك تفكيراً بعيد المدى، ففي مؤشر الدول الفاشلة (Failed States Index) كان وضع البحرين وبعض الدول العربية التي قامت فيها ثورات في مراتب متأخرة، أي إنها كانت خارج دائرة الخطر.

الأمر الآخر هو نجاح الدول العربية والأنظمة السياسية في البقاء، رغم كل التحذيرات لمدة ٣٠-٤٠ سنة، والسيطرة على الناس، رغم توفر كل العوامل الضرورية والكافية لحدوث الثورات، فالجوع والفقر وعدم العدالة وحد الأمان (End security)، كان كله متوفرا، ومع ذلك أثبتت الأنظمة السياسية العربية القدرة الفائقة على إيجاد استراتيجيات للسيطرة على شعوبها، والرؤى الدولية والرؤى الإقليمية حكمت بهذا الأمر الواقع، ورغم غياب توقع حدوث الثورات في العالم العربي لمدة ٤٠ عاما إلا أنها حدثت، وكان الغرب لا يتوقع حدوثها.

وقد كان الأمريكيون يقولون دائماً: (If the bulb is working why do you repair?)، أي: إذا كان المصباح يعمل، فلماذا تقوم بإصلاحه؟

وجاءت فكرة الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتؤكد أن الحل الوحيد لمحاربة ما سمي "الإرهاب" هو إقامة الديمقراطية ودعمها، لكن مفكري المحافظين الجدد لم يقتنعوا بذلك، لأن المفكرين الإسرائيليين كانوا هم حجر العثرة أمام الاستراتيجية الأمريكية لنشر الديمقراطية التي لم يقتنع بها إلا جورج بوش وحده، والمفكرون لم يقتنعوا بها، واقتنع المفكرون الإسرائيليون بفكرة واحدة هي: "نشر الديمقراطية في العالم العربي سيؤدي إلى إيجاد أنظمة سياسية مسيطر عليها من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة"، وهذا الافتراض افتراض أمريكي خطأ.

لقد سيطر الخوف من الإسلاميين على معظم التوقعات منذ نهاية الحرب الباردة حتى سبتمبر ٢٠٠١ في العلاقات الدولية، وسيطر الخوف من سيطرتهم على الحكم.

الأمر الآخر هو محدودية الدور الأمريكي في الثورات العربية، وأنا أؤمن شخصياً وأكاديمياً وعلمياً أنه لم يكن للولايات المتحدة أي دور في الثورات العربية وإنما جاءت الثورات من الداخل، إلا إذا توفرت بيانات تثبت عكس ذلك، وأعتقد أن السيطرة الفكرية للأكاديميين الإسرائيليين على وجهة النظر الإسرائيلية لعبت دورا في السياسة الأمريكية والتنافس فيما بينهما مع بعض الاستثناءات، فالذين خرجوا بصوت عالٍ لم تنشر لهم أبحاث، وخاصة الذين تحدثوا عن اللوبي الإسرائيلي، حيث خرج أحد الاستطلاعات ببعض الاستثناءات التي

تشير إلى رأي في الولايات المتحدة لا ينظر للإسرائيليين كأصدقاء، بل ينظر لهم كمتعايشين من قبل الرأي العام، وفي المقابل ترى أن شعبية الفلسطينيين تتراجع، وقد تكون وصلت للحضيض (أقل من ١٠٪).

أما عن المواقف والرؤى الدولية تجاه الثورات والتحولات السياسية في العالم العربي، فأبدأ بالموقف الأمريكي من الثورات العربية، فقد تكلم جيمس بيكر الذي تحكمه البراغماتية المثالية عن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية عندما تتدخل عسكرياً، ووجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وتساعد هنا وهناك، ربما من خلال الكثير من المؤسسات الدولية المرتبطة بها، والتي تحاول أن تقدم دعما اقتصاديا، مثل البنك الدولي الذي قد يقدم مبلغا بحدود ٥ مليارات دولار لبعض الدول العربية مثل مصر وتونس وغيرها من أجل مساعدتها، ومبدأ (smart power) الذي تكلمت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس هو الذي يحكم، وهو يعني أن لديهم قوة، ولكن يجب أن تُستخدم بشكل انتقائي (smartly)، ومسألة استخدام النيتو ليست مفاجأة، بل هي في قلب استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكلم عنها جوزيف بايدن في السنة الأولى لتوليه منصبه أمام مؤتمر ميونيخ، وقال بالعبارة: "إن أمريكا لا تستطيع حل مشكلات العالم، وإن العالم لا يستطيع حل مشكلاته دون الولايات المتحدة الأمريكية"، فالأمريكيون لاعب من ضمن اللاعبين، وهذا هو التغيّر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية متأنية برؤيتها، وليست الرؤية الأمريكية متأنية فقط، بل فيها تناقض في الموقف، ومن هنا، لا بد من أخذ هذا الأمر بحيادية علمية؛ حيث هناك غياب للدعم الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية لأي تدخل عسكري خاصة في ظل تجربتي أفغانستان والعراق، واليوم بعثوا بعض الجنود إلى أوغندا على استحياء لأنهم لا يريدون إعادة هذه التجربة، فالتناقض هو قاعدة في المواقف الأمريكية، وليس تناقضا كما نراه نحن العرب عندما نلبس النظارة البكائية أو العاطفية، وعندما نرى الأمريكيين يتكلمون عن الديمقراطية نظن أنهم يجب أن يقفوا معنا، فالأهداف الأمريكية لم تتغير ولن تتغير، والتعاون الأمني الكبير مع إسرائيل لم ينته ولن ينتهي، وهذا أمر لا شك فيه، كما أن الملف النووي الإيراني سيستخدم مدخلا لإدارة العلاقات مع الدول العربية، والحرب على ما يسمى "الإرهاب" لم تعد حجة كافية للولايات المتحدة الأمريكية، فعدد الذين يموتون من حوادث الدراجات الهوائية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الذين يقتلون في الحوادث التي تنسب "للإرهاب"، وهذا بناء على دراسات أمريكية، فهناك مبالغة في مسألة "الحرب على الإرهاب"، ولذلك لن تتغير الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

والملاحظ يجد ما يلي، خيارات الولايات المتحدة هي: دعم الشعوب ضد الشعوب، ودعم الحكومات ضد الشعوب، ودعم الشعوب ضد الحكومات، وعدم التدخل أو التدخل، ونتائج الثورات

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي بقاء مؤسسات الأنظمة السابقة نفسها مع تغيّر الشخوص لكثير من الدول، وشمول الثورات للدول الحليفة لأمريكا وللدول غير الحليفة، أي إن الأمر ليس ضد أمريكا حتى لا تأخذه على أنه خسارة لها.

الأمر الآخر عدم حصول أي تغيير على حلفاء أمريكا في المنطقة، تركيا ما زالت حليفة إسرائيل، والدول العربية المعتدلة (السعودية ومصر) ما زالت كما هي، وبالتالي لا نتوقع تغييرا كبيرا، لكن عدم توقع العودة إلى الوضع الكلاسيكي المريح الذي كانت تتكلم عنه كونداليزا رايس وذكرته في خطابها أمام الجامعة الأمريكية في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ونشرته فيما بعد في (Foreign Affairs)، وقالت فيه "من الصعب فهم السياسة الخارجية الأمريكية والرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط".

الرؤية واضحة بأنهم يدعمون الأنظمة المستبدة من أجل تحقيق المصالح الأمريكية بكل بساطة وصراحة، ولكن تزايد الرأي العام العربي الآن وعدم ارتياحه وظهور وسائل الاتصال الاجتماعي قد يجعل من هذا الأمر صعبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للدور الأوروبي فهو مرتبط إلى حد كبير بالدور الأمريكي، ويمكن وصف الرؤية الأوروبية بأنها متأنية أيضا، وقد تقع أحيانا في تناقض، لكنها تابعة لرؤية تالولايات المتحدة، وكما أقول

دوما: إن السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط هي السياسة الأمريكية بعد نصف ساعة، أي إن الأوروبيين ينظرون للأمريكيين ماذا يريدون ثم يقررون.

وأوروبا في معضلة فيما يتعلق برؤيتها للثورات العربية؛ حيث سيصل عدد المسلمين في أوربا عام ٢٠١٥ حسب التقديرات إلى ٣٠ مليونا، ولدى أوروبا مشكلة في معاملة العرب داخل الدول الأوروبية، لأنهم يعانون أكثر من العرب الموجودين في الدول العربية، لذلك سيكون الدور الأوروبي متناقضا، فداخليا هم يحاربون العرب والمسلمين ويميزون ضدهم، بينما قد يناصرونهم في الخارج.

وبالنسبة للدور الروسي والدور الصيني، فمن وجهة نظري يجب أن يُنظر للفيتو الروسي والصيني على أنه ليس له علاقة بالعالم العربي وإنما له علاقة بالتحالفات الاستراتيجية وتوازن القوى بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي استطلاعات للرأي عام ٢٠١١ يقول ٤٧٪ من المستطلعة آراؤهم إن الصين ستسيطر على العالم، في مقابل نسبة ٤٠٪ عام ٢٠٠٩، وبالتالي يمكن للصين أن تلعب دورا ذاتيا، ولكن ورغم ذلك، فقد خرجت في الصين ٢٨ ألف مظاهرة في عام ٢٠٠٦، أي بمعدل ٢٥٨ مظاهرة في اليوم، وقد أغفلت الصين هذا الموضوع وسعت إلى عدم انتشاره في الإعلام، لكنها تخشى من أن تصلها عدوى الحراكات الشعبية، والعدوى الآن موجودة والفيروس موجود في كل الأجسام في

العالم، ولكن مناعة الأجسام تختلف، ففي الولايات المتحدة بدأت كما بدأت في الدول العربية، حيث كنا نتكلم الأسبوع الماضي عن بعض المئات من الـ Social Media.

وبالنسبة للأدوار الإقليمية، فإن تركيا تحاول اللعب في جميع الخيوط ومع جميع الأطراف، فهي تعلم أنه ليس لها دور في أوروبا، وأن موقعها هو في الشرق الأوسط، وهي تحاول أن تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل، وهي جزء من النيتو، وتحاول أن يكون لها دور عربي ودور إسلامي.

أما الموقف الإيراني فهو متناقض كالموقف الأمريكي بين القيم والمصالح، وإيران تستخدم الغرب وأمريكا شماعة، وهي مع الثورات ما عدا في سوريا، كما أن موقف إيران متأخر في رد الفعل ومتأنٍ كما الموقف الأمريكي، والقيادات الإيرانية ترى أن ما يحدث في الوطن العربي هو امتداد للثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والموقف الرسمي لا يحاول أن يتذكر ثورة عام ٢٠٠٩ في إيران، حيث إن البعض يرى أن ما يحصل في العالم العربي هو امتداد لها، فعلى سبيل المثال غطّى التلفزيون الإيراني الرسمي أحداث تونس بعد بدئها بحوالي شهرين، ودعمت إيران الشعب الليبي لكنها كانت ضد تدخل النيتو، وموقفها في هذا مشابه إلى حد كبير للموقفين الروسي والصيني.

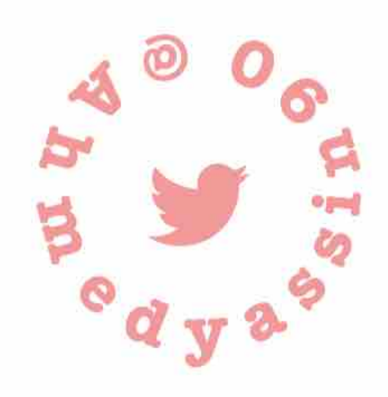
أما إسرائيل فإنها تمر في أسوأ أوقاتها من عزلة دولية، وتراجع لحلفائها في المنطقة، وإحراج حلفائها في العالم، كما أن موضوع الدولة الفلسطينية كان محرجاً لها، لكن بعض المفكرين الإسرائيليين مثل آرون

ميلر الذي كان مستشاراً للرئيس الأمريكي يقول: إن ما يحدث في الوطن العربي يدعم نظرية أوباما أنه لا بد من التركيز على الأمن، لأن المنطقة لا يمكن الاعتماد عليها.

وأختم بالقول: هناك إجماع بين الدراسات الأمريكية على التشكيك بقدرة العرب على أن يصنعوا من الثورات العربية الموجة الثالثة للديمقراطية، مثل الموجة التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة في الاتحاد السوفييتي، ويشير البعض إلى أن توقعات الرأي العام المرتفعة لا يمكن لأي نظام سياسي أن يحققها مما يسهل عودة الأنظمة السابقة، كما أن هناك استمرارا للتناقض في سياسة الدول العظمى وراء القيم والمصالح كما حصل في معظم مناطق الدول الإقليمية والدولية، والمطلوب إعادة النظر والتفكير في المستقبل، حيث إن النظريات التي سبقت الربيع العربي لم تفلح في توقعها، وعليه فأنا حذر في مسألة تنبؤ ما يمكن أن يحدث في عام ٢٠١٢.

الفصل الثاني

خارطة التحديات الداخلية والخارجية


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

خارطة التحديات الداخلية والخارجية*

سأحاول ابتداءً أن أعلّق على فكرة النقاش، ثم أتطرق لأبرز التحديات الداخلية والخارجية القائمة والتي أتوقع أن تستمر في المستقبل القريب ضمن ثلاثة محاور، هي: طبيعة المرحلة الانتقالية، القوى السياسية الجديدة والقديمة، وديناميكية شباب الثورة في البداية وفي الوقت الحاضر، وفي النهاية سأتكلم باختصار حول المنحى المحتمل للمرحلة الانتقالية.

في إطار الخارطة السياسية أعتقد أنه من المبكر جداً أن نتحدث عن مرحلة ما بعد الثورات العربية أو نحاول تحليل نتائجها، فالانتفاضات العربية ما زالت قائمة ولم تكتمل بعد، والخارطة ما تزال في طور التكوين، حيث تتنافس في رسمها عدة قوى داخلية وخارجية إقليمية ودولية، مما يعني أن أي تنبؤ سيكون مجازفة فكرية أو سياسية ينبغي تفاديها قدر الإمكان، وبالرغم من الكم الهائل من الدراسات العربية والأجنبية حول الأوضاع العربية سابقاً وحول الإصلاح، والكثير من الندوات التي حاولت أن تضع فلسفة للإصلاح لكنها لم تستطع، لم يمكن التنبؤ بطبيعة الهيجان الشعبي القادم أو الأسلوب الذي تم به كسر حاجز

---

* . **أ. حسن الأنباري**/ مستشار الشؤون الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني

الخوف من القمع والاستبداد الذي كان قائماً، ولهذا أتساءل: إذا كانت هذه الثورات تشبه الحرائق الكبرى في الغابات صيفاً، فهل يمكن أن نضع خريطة طريق للحرائق؟ أو لحركة الريح التي توجه هذه الحرائق؟ أنا أقول: لا يمكن.

نحن العرب نشعر أننا قريبون جداً من مضاعفات الثورات العربية، بحيث يصعب علينا أن نراها رؤية كلية دقيقة، وفي الوقت نفسه نتفاعل معها تفاعلاً عاطفياً مفرطاً غير عقلاني على المستويين الرسمي والشعبي، وهذا يشكل تحدياً مبكراً أمام الثورات بدرجات مختلفة، ومع هذا تبقى الحقيقة الواضحة في هذه الثورات أن معظم الأنظمة العربية اليوم تبدو خائفة وقلقة إزاء هذا الهيجان أو الزخم الشعبي، فمع أن أكثر الدول العربية استطاعت أن تحتوى هذا الزخم حتى الآن، لكنها لن تقدر على احتوائه لمدة طويلة في تقديري، فهو لا يزال متفاعلاً رغم سقوط الضحايا، والخطر الذي ظهر بعد بدء هذه الثورات هو تشققها ونشوء انقسامات طائفية وسياسية وعرقية وقبلية، في ظل أشكال جديدة من التدخل الأجنبي في مسيرة الثورات، وهذا التدخل يشمل: تهريب السلاح، وصفقاتٍ سريةً حول المصالح، وتضليلاً إعلامياً واسعاً، ودبلوماسيةً ممزوجةً بالحرب النفسية.

تمثل الثورات العربية الأم في مصر وتونس، وشقيقاتها في ليبيا واليمن وسوريا، وأُضيف لها الانتفاضة التي تحت السطح في العراق والبحرين، كلها تمثل تحدياً متنامياً للثقة الشعبية بالقيادات القائمة،

ولكن الغموض حول المستقبل يحيط بها، فليس لدى كثير من هذه الثورات رؤية دقيقة واضحة، وكل من قياداتها يأخذ منحى مختلفاً عن غيره، وحتى المطالب التي كانت موحدة أصبحت متعددة، كما برز تحرّك الأقليات لاستغلال الظرف الجديد وتحقيق أكبر قدر من المصالح، تقابله ثورة مضادة ضد الأقليات تتوسل بوسائل العنف كما رأينا مع الأقباط، وربما كان مصدر قضية الأقباط خارجياً أو داخلياً، لكن هذا أضاف للتحديات التي تواجه هذه الثورات تحدياً آخر.

وهناك عناصر مهمة من الثورة أخذت تدعو للتدخل الأجنبي، فبعض القوى السورية مثلا تطالب بحماية دولية من الحلف الأطلسي، ويبدو أن تجربة العراق الكارثية لم ولن تكفي لردع كثيرين ممن يطالبون بتدخل الأطلسي.

وأود هنا أن أشير إلى نقطتين: الأولى البُعد الإسرائيلي، حيث يستعرض كتاب نادر الدبلوماسية والتجسس الأمريكي الإسرائيلي منذ أوائل الخمسينيات إلى أواسط السبعينيات، ويبين أن قدراتهم فائقة في التدخل المرئي وغير المرئي لحرف الثورات أو التوجهات السياسية وتغيير الأنظمة، وبالتالي لا أستبعد وجودهم في الثورات العربية تحت مسميات وأشكال مختلفة، والثانية ظهور كُتّاب مرموقين (ومنهم في بعض الصحف الأردنية) يطالبون بعودة يهود إلى أوطانهم العربية الأصلية، ويرون أنه لا فرق بين عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، وعودة اليهود إلى بلاد عربية، وأنا أعتقد أن هذه الدعوة خطيرة لأنها تغفل الفرق

النوعي وتأثير الأحداث منذ ٥٠ عاما على الإسرائيلي وعلى اللاجئ الفلسطيني، رغم أن تقارير صحفية أكدت أن كثيراً من الإسرائيليين شاركوا في الانتخابات العراقية الأولى وفقاً للدستور، وصوتوا هنا في الأردن لبعض المرشحين في الانتخابات، وكان يكفي أن يقدم اليهودي من إسرائيل جواز سفر قديما لأبيه أو لجده ليقول أنا عراقي والدستور يسمح لي بالتصويت.

وينبغي أن ننظر في تحليلاتنا إلى الأفق البعيد وليس للأحداث والآثار الآنية لنفهم التحديات التي تواجهنا، ومنها كيفية استيعاب قوى الإسلام السياسي، فقد بدأنا نرى منذ الآن بعض الدول الإقليمية والدولية تُعرب عن قلقها من مشاركة القوى الإسلامية في الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية التي ستولدها الثورة، ولا شك أن مثل هذا القلق وما يتبعه من ضغوط أجنبية على هذه القوى على قيادات الثورات سيُربك هذه الثورات ويزيد التعقيد الذي تشهده الساحة المحلية، وإذا كان استبداد الأنظمة العربية المخلوعة أو التي في طريقها إلى الزوال، إضافة إلى الفقر والفساد، تشكل أسباباً كامنه ووقوداً يصعب التكهن في لحظة اشتعاله، فإني أعتقد أنها ليست كافية، فهناك سؤال يفرض نفسه: لماذا تنفجر الثورة اليوم وليس قبل أسبوع أو قبل سنة رغم توفر أسباب الفقر والاستبداد؟

في رأيي، تقوم الثورة وتنجح إذا كان هناك عدد من الأشخاص مستعدين للموت في سبيل تحقيق هدف يؤمنون به إيمانهم بالحياة، ولو

كانوا قليلين، أو الإصرار على الاحتجاج حتى الموت لرفض الواقع، وعندها تشتعل كل الأسباب الكامنة الأخرى لتخلق تيارا جارفاً يصل إلى حد تحريك الرغبة والإرادة في التغيير، والثورتان البلشفية والتونسية نموذجان واضحان على ذلك.

ومن التحديات الداخلية وجود الأقليات؛ فأنا أتصور أن الأقليات الآن تتحدث في جلساتها الخاصة، ولسان حالها يقول: لم لا نحتذي بالأكراد في العراق مثلا؟ فهم لهم شبه دولة، بل يتمتعون بمزايا تفوق الدولة، والعراق كله يسير حسب هواهم! ولم لا نكون مثل شعب جنوب السودان؟ وهو يشعر باستعداد أجنبي للمساندة السياسية والدبلوماسية، بل وحتى المسلحة.

إن التعامل مع الأقليات يعد تحدياً خطيراً يواجه الثورات، وهذا المأزق لا يقف في طريق الثورات فحسب، بل أيضاً يواجه الأنظمة القائمة كالبحرين والسعودية اللتين تحاولان حل مشكلة الشيعة، وهكذا، نرى أن الأنظمة العربية لم تجد حتى الآن خارطة طريق تستوعب الأقليات وتجعلها تُغْني النسيج الاجتماعي، بدلاً من أن تكون طابوراً خامساً قد يدعو الدول الأخرى للتدخل.

والتحدي الأخير هو تفتت المطالب الثورية التي لم تعد موحدة، وكثير من الفئات الثورية تعبت من الثورة وأخذت تنسحب وتفقد الثقة بالقيادة لضعف التنسيق الذي كان قائماً في السابق.

ختاماً أود أن أشير إلى أن بعض المحللين، عند استشراف المستقبل من خلال نتائج الشهور الماضية، يرون أن المنحنى المقبل سيتجه ضمن ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: ينحصر في غموض طبيعة المرحلة الانتقالية القائمة الآن، وكيف ستكون خلال الأشهر القادمة.

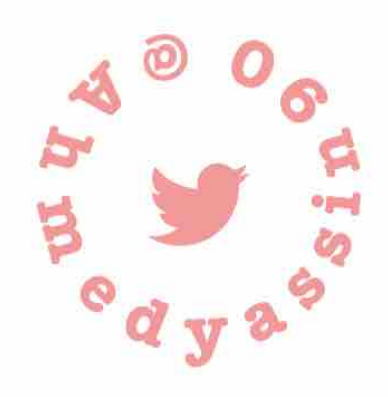
البعد الثاني: هو في كيفية تصرف القوى السياسية الفاعلة المؤيدة والمضادة للثورة ضمن المعطيات الجديدة وكيفية تحركها، هل هي على استعداد للجوء إلى العنف والإرهاب أو لا.

البعد الثالث: يُعنى بالعلاقة بين شباب الثورة والقيادات الميدانية والسلطة الجديدة.

عموماً يبدو أن الثورات الأم كما أسميتها في مصر وتونس وشقيقاتها في ليبيا وسوريا واليمن وبدرجة أقل في العراق والبحرين، أخذت تشعر بقلقٍ عميق وتفقد شيئاً من ثقتها في المستقبل، وأصبحت المرحلة الانتقالية تتسم بالتخبط وعدم وجود رؤية واضحة وخارطة طريق متفق عليها بين مختلف قوى الثورة، كما يلاحظ تضاؤل الثقة بين شباب الثورة والقيادة، إضافةً للاستقطاب والانقسام بين القوى السياسية وفشلها حتى الآن في الاتفاق على الحد الأدنى اللازم لوضع خارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية الحالية.

الفصل الثالث

خارطة القوى السياسية والحزبية


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

خارطة القوى السياسية والحزبية*

لعبت الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية دورا مهما في رسم خريطة جديدة للقوى السياسية والحزبية، كما أثرت بصورة عميقة في بنية التيارات والحركات السياسية وفي فكرها السياسي وتوجهاتها ومواقفها واجتهاداتها الفكرية.

ولدى قراءة الخريطة السياسية والحزبية في المنطقة؛ نجد أن ثمة قوى تقليدية وأخرى جديدة ظهرت على السطح في مرحلة ما بعد الثورة، مستفيدة من أجواء الانفتاح السياسي وغياب القمع الرسمي، وعلى الصعيد الفكري والأيديولوجي؛ هناك تنوع في التيارات ما بين إسلامية وقومية ويسارية وليبرالية، ومن حيث الموقف من السلطة؛ هناك قوى وأحزاب كانت مصنفة على المعارضة، وأخرى تصنف على أنها أحزاب سلطة أو موالاة، هيمنت على الحياة السياسية في مرحلة ما قبل الثورة مستفيدة من امتيازات السلطة والثروة في استقطاب الولاءات وزيادة عدد المنتسبين، لكنها سرعان ما انهارت وتلاشت بعد الثورة وجرى حلها في مصر وتونس، ويصارع بقاياها للعودة إلى الحياة السياسية عبر بوابات وعناوين ولافتات مختلفة.

وقد شهدت العلاقة بين التيارات السياسية تقاربا وتعاونا أثناء

* . أ. **عاطف الجولاني**/ رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية.

الثورة، حيث جرى تغييب الخلافات والتناقضات الفكرية والسياسية، من أجل إنجاح الثورة وإحداث التغيير وإسقاط الأنظمة الاستبدادية القائمة، وبعد نجاح الثورة تحول الصراع من صراع الأنظمة الفاسدة إلى صراع وتنافس فكري وسياسي بين القوى والأحزاب السياسية على رسم ملامح المرحلة السياسية الجديدة التي تشهد انتخابات برلمانية وتعديل دساتير أو إعادة صياغتها وتحديد هوية الدولة، لكن روح التنافس لم تحل دون التوجه لإقامة تحالفات حزبية في مرحلة ما بعد الثورات، حيث أعلن في مصر عن إقامة التحالف الوطني الذي ضم ١٨ حزبا.

وتشهد مرحلة ما بعد الثورة تأسيس عدد كبير من الأحزاب، بصورة تقترب أحيانا من الفوضى الحزبية، حيث زاد عدد الأحزاب المسجلة رسميا في تونس على سبيل المثال على ١١٠ أحزاب، ويتوقع أن تستمر حالة السيولة الحزبية إلى مرحلة ما بعد أول انتخابات سياسية تشهدها الدولة بعد الثورة، إذ ستجرب كثير من القوى والأحزاب الجديدة حظوظها وستختبر شعبيتها، فإما أن تتآكل الأحزاب الضعيفة وتتلاشى، وإما أن تدخل في تحالفات مع أحزاب أخرى لزيادة فرص حضورها في المشهد السياسي، ولا شك في أن الأحزاب القوية القائمة ذات التنظيم الجيد والبنى والهياكل والمؤسسات المستقرة، ستستفيد من الفسيفساء الحزبية ومن حالة التفتت والتشظي التي تشهدها الساحة الحزبية في الدول التي أنجزت ثوراتها.

لذا، فإن المرحلة القادمة ستكون مرحلة اختبار لكافة القوى، الجديد

منها والقديم، حيث يتوقع أن تحدد صناديق الاقتراع وإرادة الناخبين لا إرادة السلطة السياسية، أوزان القوى المختلفة وتمثيلها في المجالس النيابية والمحلية، ومن ثم في الحكومات وفي مجمل الحياة السياسية.

وإذا كانت الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في كل من مصر وتونس واليمن تشهد حضورا واضحا في مرحلة ما بعد الثورة، فإنه يلاحظ غياب الأطر السياسية والحزبية الفاعلة في ليبيا إذا ما استثنيت جماعة الإخوان المسلمين، كما تغيب القوى السياسية والحزبية عن مشهد الثورة في سوريا، وتكاد جماعة الإخوان تكون القوة الوحيدة التي مُثِّلت بصورة واضحة وبوزن مؤثر في المجلس الوطني الانتقالي، ولا شك أن محافظة إخوان سوريا على تنظيمهم خارج البلدين (سوريا وليبيا) في المرحلة الماضية بعد منعهم من ممارسة العمل السياسي في الداخل، قد أسهم في قدرتهم على تحقيق الفاعلية والحضور.

ويتوقع أن تكون مرحلة ما بعد الثورة مرحلة بناء صعبة تحتاج تضافر مختلف الجهود، وقد لا تقوى حركة، مهما أوتيت من أسباب القوة، أن تنهض بمفردها بمسؤولية البناء وتقديم تجربة ناجحة والانتقال إلى نظام ديمقراطي مستقر وقادر، وستلعب عوامل مدى قدرة الأحزاب والقوى السياسية على التناغم مع نبض الشارع وتوجهاته وتطلعاته، وقدرة تلك الأحزاب على تجديد بناها وهياكلها التنظيمية، وكذلك نجاحها في تجديد خطابها لينسجم مع معطيات المرحلة الجديدة ...، ستلعب دورا مهما في تحديد أوزان تلك القوى في مرحلة ما بعد الثورة.

خارطة التيارات الفكرية والسياسية والثورة

- **التيار الليبرالي**

يلاحظ أن التجمعات الجديدة التي نشأت بعد الثورة أو قبيلها تشكلت في الغالب من توجهات ليبرالية وشرائح شبابية، كان انخراطها في العمل السياسي ضعيفا قبل ربيع الثورات العربية، وإذا كانت تمتلك الحماسة والاندفاع لدخول المعترك السياسي والانتخابي، فإنها تفتقد الخبرة الكافية والتنظيم القوي والحضور الشعبي الفاعل، ولم يتضح بعد فيما إذا كانت المجموعات والتجمعات التي ظهرت مؤخرا ستتحول إلى أحزاب واتحادات وجبهات وكيانات سياسية، أم إنها ستحافظ على وضعها القائم حاليا.

ومن القوى الجديدة التي تبحث لها عن مكان في المشهد السياسي المصري، حركة ٦أبريل وائتلاف شباب الثورة، ويأتي في مقدمة الأحزاب الليبرالية المصرية: الوفد، والغد، والمصريون الأحرار، ومصر الحرة، والجبهة الديمقراطية.

ومن المتوقع أن تحقق الأحزاب الليبرالية حضورا معقولا في الخريطة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، حيث لم تواجه مشكلة في الاصطفاف مع الثورات الشعبية والدعوة إلى التحول للنظام الديمقراطي الحرّ، والتحدي الأبرز الذي تصطدم به هو قدرتها على إثبات حضورها في صناديق الاقتراع.

- **التيار القومي**

لم تجد الأحزاب القومية مشكلة في تحديد الموقف من الثورة التونسية والثورة المصرية، غير أنها ارتبكت بعد اندلاع الثورة في ليبيا، وشعرت بحرج شديد حين انطلقت الثورة في سوريا التي تنظر إليها الأحزاب القومية كآخر قلاع القومية في مواقع السلطة، ومن الملاحظ انسحاب التيار القومي من ساحة الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح في الأردن بعد اندلاع الثورة السورية، بعد أن كان مشاركاً في الحراك قبل ذلك.

والمتابع لخطاب الأحزاب القومية في الوقت الراهن، يلحظ موقفها السلبي إزاء مجمل الثورات والحراك الشعبي في المنطقة، كما أن موقفها المتضارب إزاء الثورات الشعبية وتجاه حق الشعوب في الحرية والديمقراطية، من شأنه أن يؤثر في مصداقيتها وفي موقف الشارع العربي منها.

وثمة من يرى أن التيار القومي يعيش أزمة حادة في مرحلة ما بعد الثورات الشعبية، حيث لم ينجح في قراءة المزاج الشعبي العام، ولم يتمكن من الانسجام مع تطلعات الجماهير الثائرة على امتداد الساحة العربية، وتبنى نظرية المؤامرة الخارجية ووقوف قوى إمبريالية وراء تحريك الشارع في العديد من الساحات العربية.

ويلحظ في الآونة الأخيرة توتر العلاقة بين التيار القومي والتيار الإسلامي، وخاصة الإخوان المسلمين، وذلك على خلفية موقف الإخوان من تأييد الثورة في سوريا، ويقوم خطاب العديد من الأحزاب

والقوى القومية على التشكيك في موقف الإخوان واتهامهم بالتواطؤ والتحالف مع القوى الإمبريالية في استهداف دول الممانعة.

- **التيار اليساري**

يتمتع التيار اليساري بحضور واضح بين اللافتات السياسية في الدول التي شهدت ثورات شعبية، غير أنه قد لا يتمتع بحضور شعبي مواز يمكنه من تحقيق حضور في البرلمان عبر صناديق الاقتراع، التي ستشكل دون شك تحديا ليس سهلا بالنسبة له.

ويلاحظ وجود عدد كبير من القوى والأحزاب اليسارية في الساحة المصرية، ومن بينها: حزب الكرامة، وحزب التجمع، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب مصر الاشتراكي، وحركة الاشتراكيين الثوريين.

وفي تونس تحالفت تسعة أحزاب وحركات سياسية يسارية ووحدت جهودها ضمن "جبهة الديمقراطيَّة والحداثة"، وأكَّد أحد أعضائها في مؤتمر صحفي في ٢٠١١/٥/٣١ أن الجبهة الجديدة تستهدف توحيد الجهود ضد القوى الإسلاميَّة، وضد القوى السابقة التي تحاول أن تفرض وجودها وخياراتها في الانتخابات.

- **التيار الإسلامي**

برز دور جماعة الإخوان المسلمين بعناوينها السياسية المختلفة، كقوة رئيسية في الثورات العربية وفي الحراك الإصلاحي الذي شهدته دول

المنطقة، وينظر إليها كمستفيد أكبر من الربيع العربي، حيث فتحت التحولات التي تشهدها المنطقة نافذة فرص كبيرة أمامها للتقدم في المشهد السياسي، وأضحت قوة سياسية وشعبية مهمة وطرفا فاعلا في المعادلة السياسية للمنطقة، وتظهر استطلاعات الرأي حظوظا قوية لجماعة الإخوان المسلمين ولافتاتها السياسية المتعددة في الانتخابات المزمع إجراؤها في الدول التي أنجزت ثوراتها.

ويلاحظ أن جماعات الإخوان المسلمين التي شاركت بفاعلية في الثورات الشعبية، حرصت على عدم التصدر والظهور وإبراز شعاراتها الحزبية، وذلك بهدف إنجاح الثورات وتأكيد طابعها الوطني لا الحزبي كما تقول قياداتها.

وبعد نجاح الثورات تعاملت جماعات الإخوان مع المرحلة الجديدة كمرحلة انتقالية للبناء والتحول الديمقراطي، وأظهرت قدرا كبيرا من الانفتاح والمرونة السياسية، وعبرت عن رغبة بالشراكة مع المجموع الوطني، ووجهت رسائل تطمين للداخل المحلي والخارج الإقليمي والدولي بعدم الرغبة بالتفرد والهيمنة على الحياة السياسية، وربما يكون ذلك قد شجع أطرافا دولية على فتح حوارات مع الجماعة في أكثر من دولة، وقد عبر تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون حول عدم معارضة الولايات المتحدة وصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر عبر صناديق الاقتراع، عن تحول في موقف القوى الإقليمية تجاه التيارات الإسلامية المعتدلة، ويعزو المراقبون ذلك إلى نجاح الإسلاميين في فرض

أنفسهم كأمر واقع لا فكاك من الاعتراف به والتعامل معه، وكذلك إلى الخطاب الهادئ والتطميني الذي أطلقه قادة الإخوان بخصوص الدول المدنية والانفتاح على الآخرين والشراكة مع المجموع الوطني.

ففي مصر أعلن الإخوان المسلمون عدم رغبتهم بتقديم مرشح من الجماعة للرئاسة، كما قرروا ترشيح عدد يقترب من نصف عدد مقاعد البرلمان بهدف الفوز بنحو ثلث المقاعد، ويسعون عبر حزبهم الجديد "الحرية والعدالة" إلى تشكيل تحالفات انتخابية مع العديد من الأحزاب والقوى السياسية.

وفي تونس أعلنت حركة النهضة الإسلامية عدم نيتها ترشيح أي من قياداتها لانتخابات رئاسة الجمهورية، مؤكدة أن المرحلة القادمة مرحلة بناء تحتاج فيها البلاد لكافة أبنائها في مشروع وطني شامل، وتحدثت عن أنها تعمل على بلورة مشروع حكومة وحدة وطنية من أجل النهوض بتونس وتثبيت الديمقراطية والحرية في البلاد.

لم يشارك التوجه السلفي بتياراته المختلفة بفاعلية في الثورات، لكنه برز كقوة مهمة في مصر ما بعد الثورة، حيث يتمتع السلفيون بحضور شعبي واسع يمكن أن يتحول إلى حضور سياسي مهم في حال قرروا الانخراط في العمل السياسي، وهي مسألة تضع التيارات السلفية أمام أسئلة صعبة على صعيد الفكر والممارسة، فيما يتعلق بالقدرة على التكيف مع معطيات المرحلة الجديدة.

ففي مصر تجاوز التيار السلفي مسألة شرعية المشاركة في المسيرات

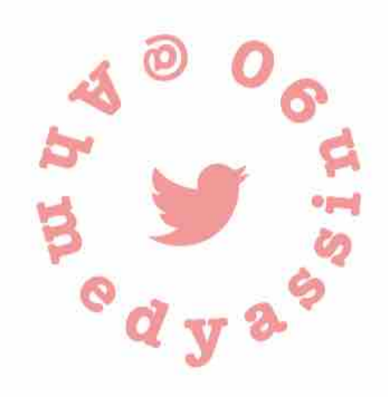
السياسية التي كان يتحفظ عليها فيما مضى، وقام أحد أجنحته بتأسيس حزب النور خلال الأسابيع الفائتة في الإسكندرية.

ولم يتمكن تيار السلفية الجهادية هو الآخر من تجاهل الثورات الشعبية، وأشاد زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في خطابه الأخير قبل اغتياله بالثورات الشعبية التي وصفها بـ "الحدث التاريخي العظيم"، معتبرا أنها وضعت الأمة أمام "مفترق طرق خطير وفرصة تاريخية عظيمة نادرة للنهوض".

وفي الأردن شارك السلفيون الجهاديون في الاحتجاجات الشعبية ونظموا عدة مسيرات، وقد فجرت فكرة إنشاء مجلس شورى يمثلهم خلافا حادا داخل التيار، ربما يؤدي إلى حدوث انقسامات بين المعارضين للفكرة والمؤيدين لها.

ونَشِط حزب التحرير هو الآخر جماهيريا خلال الشهور الفائتة وحاول الاستفادة من الأجواء الجديدة، ونظم عدة مسيرات واعتصامات في عمان، كما نظم مسيرات في الرمثا شمال الأردن احتجاجا على قمع المتظاهرين في سوريا.

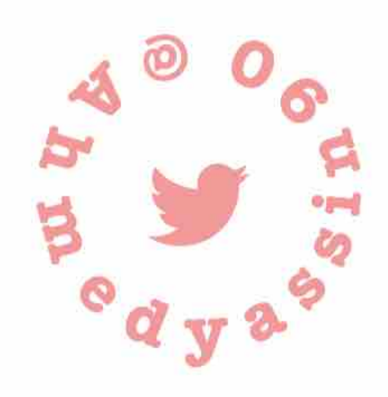
فيما بقيت الطرق الصوفية خارج اللعبة السياسية، ولم تظهر حتى اللحظة إشارات قوية على رغبتها بالاقتراب من الشأن السياسي.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

خارطة التكتلات العربية الإقليمية

ما بعد الثورات العربية حتى نهاية عام ٢٠١٢


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

خارطة التكتلات العربية الإقليمية

ما بعد الثورات العربية حتى نهاية عام ٢٠١٢*

لا شك أننا أمام موضوع فيه صعوبات كثيرة، وقد كنا مترددين في اختيار العنوان والموضوع بذاته، وأعترف بأنه مغامرة ولكنها شجاعة في نفس الوقت أن نتقدم نحن كمركز وحضراتكم بكتابة الأوراق والمشاركة في هذا الموضوع، في محاولة التوصل إلى رؤى المستقبل في المرحلة القادمة خلال عام فقط من اليوم، وهي ليست من المواضيع المعقدة مثل الثورات بل هي أمر ميسور في حالة العلوم السياسية وفي علم التنبؤات الاجتماعية، فنحن نعمل على تنبؤات لمدة خمس أو سبع أو عشر سنوات، مع أن عندنا اليوم إشكاليات لأننا لا زلنا داخل بنية الحراك والتحولات الجارية، ولكن أيضاً في ظل فشل المقاربات والنظريات التي استخدمت في التنبؤ ما قبل الثورات العربية، أصبح من الضروري أن نحاول قدر الإمكان وأن نغامر ويغامر غيرنا، حتى لو أخطأنا في بعض التنبؤات هنا وهناك فالأمر يبقى جهداً بشرياً يمكن أن يخطئ ويصيب.

أعتقد أن الحراك السياسي والثورات الشعبية متلازمان مع بعضهما، فالحراك الإصلاحي والسياسي أيضاً لم يكن ليحدث لولا

*. أ. **جواد الحمد/** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية- الأردن.

الأجواء العامة للثورات المحيطة به، وأعتقد أن هذا أصبح يحمل متغيرات استراتيجية تناولت المكونات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنها تبقى تصورات لم تصل إلى شكل أو بنية مستقرة حتى اليوم، والورقة ستحاول تقديم تصورات أولية لما سيكون عليه حال المنطقة على صعيد العلاقات العربية والإقليمية ما بعد الثورات وما بعد الإصلاحات السياسية.

من المهم أن نتفق أن حالة الأمر الواقع التي سادت العقدين السابقين في العالم العربي لم تعد اليوم مستقرة، هناك حراك سفلي في جميع الدول العربية بلا استثناء، ولا يمكن القول أن بلداً عربياً آمناً من الثورة أو من الحراك السياسي بشكل قطعي، فهناك قابلية كبيرة للتفاعل الشعبي مع الأنظمة الحاكمة، ومن المفارقات أن هذه التفاعلات سلباً أو إيجاباً مع الثورات الشعبية، يمكن أن تتعامل أيضاً على أن المجتمع الدولي والقوى الدولية ذات المصالح في المنطقة، كانت دائماً عاملاً مهماً وأحياناً عاملاً حاكماً في بعض مراحل عملية التشكّل النهائي لدول المنطقة وتكتلاتها (سواء في الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وقبل الثورات العربية وبعد الثورات العربية وبعد الحرب على العراق ومشاكلها)، فقد حصل تداخل كبير بيننا وبين هذه القوى، فيما يمكن تسميته بـ (العولمة) التي دخلت في شرايين المنطقة خاصة في الشق الاقتصادي، وهو شق استراتيجي في تشكيل البنية السياسية للدولة.

ويبقى العامل الدولي عاملاً مهماً وأساسياً ويمكن إدخاله في تشكيل المنطقة في المرحلة القادمة بكل الأحوال، وكذلك الدور الإقليمي ففي كل أقاليم العالم هناك دول عظمى إقليمية، وفي المنطقة منذ سايكس بيكو أصبح عندنا ثلاث دول رئيسية مؤثرة، وهي: إسرائيل (قبل الـ ١٩٦٧ وبعدها)، وإيران (إيران الشاه وإيران الثورة الإسلامية)، وتركيا (العلمانية المفرطة في عهد أتاتورك وما بعده أو في عهد حزب العدالة)، هذه القوى الإقليمية ما زالت تؤثر فينا تأثيراً حقيقياً (سياساتها، برامجها، توجهاتها، علاقاتها معنا..)، لذا أتصور أنها تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي العربي الجمعي كما على الأمن القطري لكل دولة عربية على حدة.

بدأت في المنطقة محاولات إصلاحية لأسباب كثيرة خارجية أو داخلية ، ولاحظناها بشكل محموم على جميع الصعد في السنوات الماضية (٢٠٠٠ وما بعدها) في محاولات لتشكيل تحالفات جزئية خارج إطار جامعة الدول العربية، بدءاً من مجلس التعاون الخليجي عامي ١٩٨٠-١٩٨١، ثم الشق المغاربي، مجلس التعاون العربي لبقية الدول العربية، وبقيت خمس دول فقط خارج هذا الإطار، وهي: (سوريا وجيبوتي والصومال وفلسطين ولبنان).

وسواء قمعت الثورات ونجحت الحكومات، أو نجحت الثورات وقلبت الحكومات، أو أصلحت الحكومات نفسها وتوافقت مع الثورات، ستنشأ تكتلات ذات نمطية وتركيبة جديدة، ستبقى بعض

التكتلات وتتحسن باتجاه أو تسوء باتجاه، وستنشأ تكتلات جديدة، وستبقى دول عربية خارج التكتلات وهي باعتقادي الخاسر الأكبر في المرحلة المقبلة، لأن هذه التكتلات ستنعكس على العمل داخل الجامعة العربية وعلى التصويت فيها، وبالتالي على العمل العربي الجمعي الذي ستكون له بيئة جديدة.

ليس هناك مجال للحديث التفصيلي عن أسباب فاعلية تطور مجلس التعاون الخليجي، حيث تتطور ديناميكيته الداخلية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية (بشكل خاص الأمنية)، وفي نفس الوقت تصدّع مجلس التعاون المغاربي تماماً، وكذلك عدم اكتمال نمو مجلس التعاون العربي لأنه ضُرب ضربة قوية عام ١٩٩٠ بعد أزمة الكويت والعراق، وبالتالي انهار المجلس الذي كان مكوناً من مصر واليمن والأردن والعراق، حيث انهار العراق وانهار المجلس معه دون أن يكون هناك قرار او إعلان من قِبل أحد.

هذه الأجواء أيضاً لفتت انتباهي وأنا أقرأ نسيج التكتلات، فعندما تم احتلال أفغانستان حصل تغيّر في التكتلات حول أفغانستان، فمثلاً إيران تعاونت مع أمريكا على إنهاء حكم طالبان بل استعدت لتدير مرحلة الاحتلال في أفغانستان مع أمريكا كما اعلنت رسمياً، وتعاونت إيران ودول عربية مع أمريكا في احتلال العراق، أي أن المعادلات لم تعد تُقرأ كما في السابق فقد ظهرت عوامل جديدة في المنطقة، وكذلك التحالف الأوسع فيما سمي الحرب على الإرهاب والذي تبناه الرئيس

جورج بوش وإدارته، وتجاوبت معه جميع الدول العربية بلا استثناء، والتي تتعاون اليوم مع الاتحاد الأفريقي فيما يسمى الحرب على الإرهاب سواءً تنفذ أو تخدم لوجستياً أو معلوماتياً أو تدعم فكرياً وأيديولوجياً ودينياً.

وفي ظل هذا الجو جاء العامل التركي الذي شكل انقلاباً ضخماً في شهري تشرين الأول والثاني/أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٢ قبيل الحرب على العراق، لكنه لم يكن متشكلاً بشكل كافٍ في حينه ولم يكن تأثيره قد بدأ بالفعل على المؤسسة العسكرية التركية في تلك المرحلة، هذا العامل التركي أشار إلى أن تركيا الجديدة ربما تشكل قوة إقليمية محتملة تحقق التوازن مع إيران التي أصبحت تشكل خطراً أمنياً على كل دولة عربية على حدة، خطراً إقليمياً على الساحل الشمالي الشرقي للخليج العربي، ما دفع العرب للتطلع إلى تكتل مع تركيا الجديدة، خاصة بعد موقفها بعدم الموافقة على دخول القوات الأمريكية من تركيا لضرب شمال العراق، وعند تراجعها بضغوط عربية عن شمال العراق بعدما كانت قواتها متوغلة حوالي ٧٠ كم، ما خلق تفكيراً لدى العرب في التكتلات على مستوى الإقليم.

نتذكر جميعاً أن طبول الحرب في العالم كانت تدق على إيران منذ بداية العام ٢٠٠٧، وكان الحديث في حينه ليس هل ستقع الحرب على إيران؟ بل متى ستقع؟ وقد قدمنا في مركز الشرق الاوسط في هذه الفترة تقدير موقف لمجلس التعاون الخليجي يتنافى بشكل كامل مع

الرأي السائد حينها، فقلنا أن الحرب غير ممكنة لأن التوازن الاستراتيجي لا يسمح بها، كما أن الأهداف المعلنة غير قابلة للتحقق في المنطقة، وكان هذا رأياً شاذاً خالفنا فيه عشرات الزملاء.

قدمت الإدارة الأمريكية في عهد المسيحية الصهيونية برئاسة الذين أسموا أنفسهم "المحافظين الجدد" وهم يمثلون بُعداً دينياً، قدمت مقاربة جديدة في محاولة إنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي لصالح إسرائيل وفك عزلتها وإدماجها في المنطقة، واندفعت هذه المقاربة اندفاعات خطيرة أمام مستوى العملية المقاومة والجهادية، وظهور النفَس الديني وتناميه في فلسطين ومحيطها مثل العراق وأفغانستان، بحيث شعرت هذه الإدارة بخطر كبير، فقد كان مجرد مسمى العملية الاستشهادية يدبّ الرعب داخل الإدارة الأمريكية وأمريكا، لذلك كان الضغط الإعلامي هائلاً على وسائل الإعلام العربية وعلى الدول العربية ومناهجها لإزالة كلمة استشهادية، وتسمية العمليات بالتفجيرية أو الفدائية أو الانتحارية، وذلك لنزع البُعد الديني من الصراع العربي- الإسرائيلي، لأن العمليات الاستشهادية كانت ضخمة وواسعة النطاق، وتزايد التعاطف العربي معها بشكل ملحوظ؛ فلم تصدر أي إدانة عربية بشكل رسمي على الإطلاق لأي عملية، مع وجود إدانة بالكواليس، كما أن أي مظاهرة شعبية عربية لم ترفع أي لافتة تدين هذه العمليات ضد إسرائيل، بل حتى تنظيم القاعدة الذي استهدف أحياناً دولاً عربية ومواقع عربية، لم يواجه إدانة عربية شعبية في أي من عملياته ضد

أمريكا في أي مكان، حتى لو كانت هذه العمليات (غير مشروعة قانوناً أو ديناً) إن جاز التعبير، وكان السبب في هذا هو التأييد العربي الكبير لكل عمل ضد أمريكا بالمطلق.

ومن هنا، كانت أمريكا تحاول إنشاء حالة جديدة تحتوي الصراع الذي أصبح يؤجج المنطقة ضدها ويتعامل معها بمقاييس جديدة، فطرحت ما سمي "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي تعرفون بالتفصيل كيف بدأ وكيف انتهى، ووضعت له أهدافاً ثلاثة، هي: محاربة الإرهاب، ومقاومة التطرف الديني، والقبول بوجود إسرائيل، وهذه العوامل هي التي شكلت الهدف الاستراتيجي لهذا المشروع، وبرغم كل العقبات التي واجهت هذا المشروع فإن سقوطه النهائي في رأيي كان عام ٢٠٠٦ في حرب تموز على لبنان، حيث أصبح بعدها مجرد تاريخ أو فكرة تُدرّس في الجامعات.

ظهرت القدرة العربية على مقاومة المشروع الإصلاحي الخارجي من قبل الحكومات والقوى الشعبية العربية، وكانت القوى العربية الرسمية وغير الرسمية التي تجاوبت مع المشروع الإصلاحي الخارجي محدودة، وكذلك بعض الأفراد المستقلين أو الأكاديميين، لكن الجو العام كان رافضا للمشروع فسقط من أكثر من زاوية.

وجاءت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ التي هزت إسرائيل كقوة مهيمنة عسكرياً في المنطقة، وأعطت صورة جديدة لإسرائيل لم تكن مألوفة في المنطقة من قبل، وشكّلت خطراً جديداً على الإدارة الأمريكية

والإسرائيلية، وجعل أمريكا تصنف الدول والقوى في المنطقة إلى محور اعتدال أو محور ممانعة.

أعتقد أن سقوط المشروع الأمريكي ووجود محاولات عربية للرد على هذا المشروع من قبل الدول أو القوى السياسية العربية، جعل فكرة الإصلاح وحراك الفكر الإصلاحي في المجتمع العربي يتقدم، وضرب إسرائيل في تموز/يوليو ٢٠٠٦ وهزيمتها عسكرياً أدى إلى تشجيع هذا التفكير، ما أضعف محور الاعتدال أمام محور الممانعة.

ومن هنا طرحت القوى الإسلامية ولأول مرة في تاريخها مشاريع إصلاح، فلاحظنا في الأردن ومصر وسوريا تحديداً أن القوى الإسلامية طرحت مشاريع مكتوبة ومفصلة حول رؤيتها لنظام الحكم القادم في المنطقة، وعلى الصعيد نفسه قامت دول عربية مثل اليمن وقطر بمحاولة احتواء هذه المشاريع الإصلاحية.

ثم جاءت معركة غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لترجع الكرة في المرمى الثاني، فحاولت إسرائيل أن تسترد قوتها وهيبتها في المنطقة في غزة التي اعتبرتها ضعيفة، لكنها فوجئت بأنها فشلت وتقهقرت، ليصبّ صمود المقاومة وهزيمة إسرائيل للمرة الثانية في دعم الفكر الإصلاحي وتنامي الحرية الشعبية، لأن معركتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ في لبنان وفي غزة أنزلتا الشعوب العربية إلى الشوارع بالملايين، كما أن معركة غزة حركت أمريكا اللاتينية وأوروبا أيضاً.

لقد خلق هذا التماهي بين الحراك العربي والحراك الدولي نوعاً

من الثقة بالنفس لدى الجماهير العربية للخروج والضغط على حكوماتها.

وفي هذه اللحظة التاريخية أيضاً ذهب المحافظون الجدد كلياً، وليس مشروع الشرق الأوسط الكبير فقط، بل تغير الفكر والإدارة المكونة من ٣٠٠٠ موظف كبير تقريباً، عند رحيل الجمهوريين ووصول الديمقراطيين الذين جاؤوا بموظفين آخرين لهم فكر ليبرالي ديمقراطي مختلف كلياً عن فكر الجمهوريين، ما أدى إلى اختلاف منهج الأداء والأسلوب والطريقة والمقاربات عن المنهج الذي كان يتبعه الجمهوريون، وحاول أوباما أن يعطي صورة أكثر تقدماً من خلال الخطابات التصالحية التي قدمها، كما أنه ورث ملفاً ملوثاً من ملفات أمريكا السوداء في العالم، كانت مهمة تنظيف هذا الملف صعبة ومعقدة، وأدرك أن القضية الفلسطينية وقضايا العالمين الإسلامي والعربي هي المفتاح لمهمته الصعبة، لتكون إدارته الإدارة الأمريكية الأولى التي تبدأ التعامل مع القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي في وقت مبكر جداً، وهذا أشار بوضوح إلى أن الوضع الأمريكي يهتز في المنطقة برغم أن الحراك الإصلاحي يزداد فيها.

في بداية عام ٢٠١٠ بدأت الحراكات الإصلاحية تتزايد في العالم العربي، فحتى شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠١١، والذي هو بداية عصر الثورات، كانت هناك عملية معقدة من الحراكات الإصلاحية، متباينة الأهداف والرؤى والقوى، وغير منسقة وليس لها قيادة واحدة، لكن

الغريب أن النخب السياسية الحاكمة العربية لم تتمكن من فهم هذه الظاهرة ومطالبها وكيفية التعامل معها، ولم تستوعب ديناميكياتها وقدرتها على التطور والتقدم.

من هنا، أتصور أن بعض الدول حاولت احتواء هذه الحراكات واستيعابها، كما قبلت مصر بمؤتمر الإسكندرية تنفيساً لاحتقان المجتمع، ولكنه ضبط بشكل ينسجم ويتوافق مع الرأي المصري الرسمي، لدرجة أنني قارنته مع مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي فوجدت فلسفتهما تكاد تكون متطابقة، لكن هذا المؤتمر، رغم أنه ضم شخصيات معارضة معروفة، لم يستوعب جميع العناصر ذات الأثر والفاعلية الكبيرين، وهذه هي النقطة الجوهرية في الموضوع، فقد جاء مفكرون جيدون وطنيون يتكلمون بما يريدون إلا أنه لم يكن لديهم جمهور أو مؤيدون في مكتبة الإسكندرية.

لم تستوعب الحكومات هذه الحراكات فاتجه بعضها للحلول الأمنية التي أغراه نجاحه الجزئي فيها على الاستمرار، وحاول البعض إجراء إصلاحات بسيطة علها تقنع الناس أنه سائر في طريق الإصلاح، وهذا كله شغل المنطقة العربية عن أي عمل عربي مشترك لتكتلات عربية قوية، وعن النمط الإقليمي والمجتمع الدولي والدور العربي في الإقليم، وبالتالي أصبحت نظرية التكتلات مبغوضة بحد ذاتها لأن الانشغال الداخلي الذاتي أصبح كبيراً، ولذلك أعتقد أن اشتعال المظاهرات في تونس نهاية عام ٢٠١٠ كان الشرارة الكبيرة لإشعال برميل البارود

الموجود أصلاً، والذي صنع من معاناة المعارك السياسية والحراكات الإصلاحية ومقاومة إسرائيل، في مواجهة جهود المحافظة على الوضع القائم التي تبذلها النخب الحاكمة، والتي اعتمدت على أن الجيل الجديد ليس جيلاً ثورياً ولا يمكن أن تبنى عليه ثورات.

المفاجآت التي شهدناها في ظهور التكتلات الإقليمية قائمة وموجودة في تجارب سابقة لها نجاحات ولها فشل، وسيحدث تحول في الدول القادمة بعد الثورات، سواء تمت الثورات أو لم تتم، وسواء تمت إصلاحات أو لم تتم، وسواء نجحت في قمع الثورات أو سقط النظام، وهناك تكتل على أربعة محاور:

المحور الأول الذي يرى أنه لا بد أن نكون جزءاً من الإقليم القوي، ويبدو التيار الإسلامي والتيار الوطني العام موافقاً على هذا، فيما يعارض التيار القومي والتيار اليساري هذ الاتجاه لاعتبارات أيدلوجية، وأعتقد أن مصر وتونس ستكون على رأس هذه الأطراف التي ستتشكل من هذا النوع وهذا النمط في المنطقة.

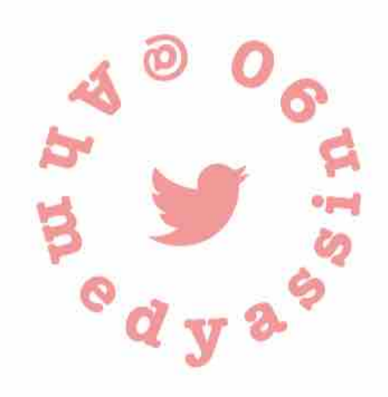
المحور الثاني هو مجموعة الدول المحافظة، التي قامت بإصلاحات وستجري إصلاحات أخرى وهي دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب ونضع الجزائر معها، وأتصور أن هذه المجموعة ستضطر للاستجابة لمتطلبات هذه الثورات والإصلاحات في الدول الأخرى في فنائها كما حصل الآن، وخاصة في الشق الاقتصادي حتى تأمن من اندفاع الثورات باتجاهها، فيما ستبقى

لها سياساتها الغربية مع المجتمع الغربي، مع تخفيف حدة الاندفاع باتجاه الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل عما كانت عليه سابقاً، وللتفاهم والتلاقي مع الكتلة الأخرى التي قد تشكل لها عقبات أمام قرارات الجامعة العربية وما شابهها.

المحور الثالث هو الدول التي لا أتوقع حدوث حراك ثوري أو إصلاحي رئيسي فيها في عام ٢٠١٢ مثل موريتانيا والجزائر والسودان، بل أتوقع أن يبقى حالها بين ما هي عليه أو يتقدم قليلاً ليس أكثر من ذلك، وهذه الدول ستصطف مع هذا المحور أو ذاك حسب مصلحتها في كل موقف، ولن يكون لها موقف دائم، لا موقف ثوري ولا موقف محافظ من المحورين.

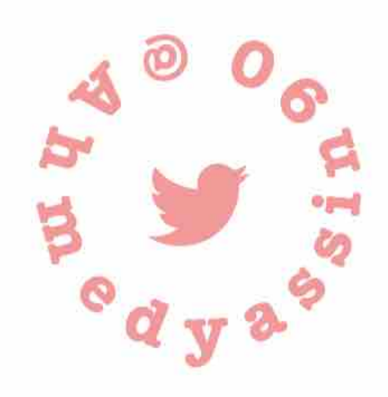
المحور الرابع الدول الضعيفة، وهي دول شبه فاشلة عملياً ولا زالت كما هي، وأعتقد أن لبنان وجيبوتي والصومال وفلسطين في ظل الاحتلال، ستكون الدول الضعيفة التي تعمل بالمال، رغبة أو رهبة لهذا المحور أو ذاك، وأتصور أن التكتل الوحيد الذي ستكون علاقته مع تركيا قوية هو التكتل الثوري، أما النظام الجديد في سوريا سواء كان انقلابياً أو ثورياً أو إصلاحياً بالمفهوم الجديد فليس له خيار إلا في تكوين العلاقات الاستراتيجية مع تركيا، أما العراق ففي وسعه أن يأخذ موقفاً مناقضاً، لكنه لا يستطيع أن يأخذ موقفاً مناهضاً لتركيا على المدى البعيد، أما اليمن فأرى أنه متجه اتجاهاً حقيقياً للتغيير الكلي.

ختاماً أقول إن الائتلافات الداخلية العربية تستند لهذه المقومات الأربعة، والحلف الممكن إقليمياً هو مع تركيا، مع علاقات ربما تكون هادئة مع إيران، والعلاقات مع النظام الدولي أعتقد أنها ستكون هادئة وغير متوترة إلى حد ما، والسبب الإستراتيجي لهذا أن أمريكا تحاول أن تهدئ من أي اندفاعات لإلغاء معاهدات تقود لتحريك مقاومة مسلحة ضد إسرائيل كما هو مرشح، لذلك يوجد حوارات جادة بين أمريكا وإسرائيل.


@Ahmedyassin90



المداخلات والمناقشات


@Ahmedyassin90

المداخلات والمناقشات

د. صالح الخصاونة

مع احترامي لجميع وجهات النظر، أنا مضطر أن أقدم منهجية مختلفة في أسلوب التعامل مع ما يدور من أحداث ومشكلات في عالمنا اليوم، إن سياسات أوروبا وأمريكا الآن وتصرفاتها في المنطقة تنطلق من مبدأ كيفية تحقيق القوة، فكل فترة نجد أنفسنا أمام نظام عالمي جديد، لكن في القرن الماضي ظهر النظام العالمي بصورة جديدة بعد الحرب العالمية الأولى، وأقام هذا النظام محورا سياسيا فقط هو عصبة الأمم التي أنشئت لتحقيق السلم الدولي ومنع الحروب في العالم، ولكن بعد أقل من ٢٠ عاماً قامت الحرب الجديدة من قبل ألمانيا، فبدأ التفكير في إقامة نظام عالمي مختلف، يعتمد على محورين سياسي يتمثل في (الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن)، واقتصادي يتمثل في (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، إضافة إلى إنشاء مؤسسات دولية وإقليمية أخرى مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها، وكان هذا الرأي مبنياً في البداية على قناعة تامة بعدم إمكانية تحقيق الأمن والسلام العالمي بالسياسة أو الحرب فقط، بل لا بد من إشراك الجانب الاقتصادي.

والنظام العالمي الجديد تحكمه دول الغرب، وأمريكا خصوصاً، ما أدى إلى قيام نزاع عالمي جديد بين كل من الولايات المتحدة وروسيا،

وكانت الحرب بينهما حرباً باردةً واقتصادية في آن معاً، فقد كان همُّ روسيا أن تستغل مواردها لكنها لم تستطع تحقيق الرفاه، وفي المنطقة العربية عمل الغرب لمنع توحيد الدول التي كانت تشكل قديماً الإمبراطورية العثمانية، فنشروا فكرة القومية، وأقاموا النظام العلماني في تركيا معتمدين على يهود الدونمة الذين تحكموا في العالم العربي منذ ذلك الحين، وظهرت معاهدة سايكس بيكو ووعد بلفور لتفتيت المنطقة، لأن العالم الإسلامي هو أكبر خطر يواجههم، ثم أقاموا إسرائيل وحموها وفرضوها أمرا واقعا على العالمين العربي والإسلامي.

إن جميع التفاعلات التي نراها على السطح، مع احترامي لجميع وجهات النظر، هي قضاء للوقت وإشغال الناس عن هدفهم الحقيقي وهو قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، فليس هناك دليل على أن من قام بالثورات بعيد عن تلاعب الغرب وأمريكا وإسرائيل، فهل صحيح أن كل هذه الثورات جاءت ذاتية؟ الظلم موجود منذ زمن في البلاد العربية، لماذا لم تقم الثورات إلا عندما ضُرب البوعزيزي وأحرق نفسه؟ الغرب يخترع مسميات وأحداث ليبعدنا ويلهينا عن إسرائيل، أهم شيء هو عنصر «القوة»، ولدى الغرب ازدواج معايير في التعامل مع قضايانا، أذكر أنه عندما جاءنا وزير الخارجية الأمريكي في ثمانينيات القرن الماضي يحثنا على الجهاد في أفغانستان، قال كل الحاضرين له: ماذا عن الجهاد في فلسطين؟ هل دعت الولايات المتحدة للجهاد في أفغانستان في سبيل الله.

إذاً، أمريكا لا تدافع لصالح تحقيق الديمقراطية في العالم العربي، بل تقوم بإضعاف أي قوة عربية قريبة من إسرائيل، وهذا ما فعلوه مع مصر والعراق، وسيفعلونه مع غيرهما، فعلينا ألا ننسى أن أولويتنا التي لا يجوز الحياد عنها هي فلسطين، وكل شخص حاد عنها يفشل عربيا.

د. نظام بركات

أعتقد أنه ينبغي التركيز بشكل أكبر على العاملين الاقتصادي والاجتماعي في قيام الثورات، والسؤال: هل هذه الحراكات هي حركات احتجاج أم ثورات؟ حتى نكون أمام ثورة يفترض أن تتوافق مجموعة من العناصر مكونة ثورة واحدة، كما ينبغي أن تكون فيها مشاركة شعبية كبيرة، وبذلك تختلف عن الانقلابات أو الاحتجاجات أو المظاهرات، كما ينبغي أن تحقق شبه إجماع شعبي حتى نسميها ثورة، كل الثورات ارتبطت بوجود عنف سواء كان عسكرياً أو شعبياً، وبدون العنف لن يكون هناك ثورة، ولذلك تعد كلمة انتفاضة أو حركة احتجاج أصلح لوصف بعض ما حصل في الدول العربية، وقد يصعب تسميتها بثورة ما دام ليس فيها استخدام للعنف أو مواجهات عسكرية.

نلاحظ أنه فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، تجنبت معظم الثورات العربية الحديث عن قضية الصراع العربي- الإسرائيلي في البداية، ففي مصر وتونس وليبيا يوجد تجاهل تام للكلام عن الصراع العربي- الإسرائيلي، أو موقف الثورات من الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وكأن القضية ليست موجودة، وهنا توجد مشكلة حقيقية، لأنني أعتقد أن

وجود الأنظمة المستبدة في معظم الوطن العربي كان لحماية إسرائيل أو للمحافظة على المصالح الإسرائيلية في المنطقة، فإذا قامت هذه الثورات لإزالة الأنظمة ألا يمكن أن يكون ضمن أهدافها الأساسية تغيير مواقف دولها من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

لم تكن القضية الفلسطينية في جوهر هذه الثورات ولم تكن الشعارات واللافتات تذكرها، مع أن وجود الأنظمة المستبدة وحماية الغرب لها كان نتيجة دورها في حماية إسرائيل وتغييب الصراع العربي- الإسرائيلي، فنظام مبارك أخرج مصر من دورها العربي طيلة ٣٠ عاماً، وكل من تركيا وإيران تحاول اليوم أن يكون لها دور القيادة في المنطقة العربية، وإذا أرادت مصر أن يكون لها هذا الدور فلا بد من أن تأخذ موقفاً من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

لقد قيل كلام عن انتقاد المطالب بإعادة اليهود إلى الدول العربية، هذا المشروع كان من طرح ملك المغرب الحسن الثاني في فترة سابقة كحل للقضية الفلسطينية (تبادل المهاجرين).

وبالنسبة لقضية حضور اليسار في اللافتات رغم قلة حضوره في الشارع، أرى أن الثورات العربية والتغيرات في المنطقة أدت إلى تقارب كبير بين مختلف القوى السياسية، وفتحت مجالاً للتنسيق فيما بينها، وخلقت اتجاهات براغماتية عند مختلف هذه القوى، فمثلاً كان السلفيون في مصر يرفضون فكرة المواطنة والدولة المدنية، لكنهم أخذوا توجهاً أكثر براغماتية نحو قبول الدولة المدنية.

هناك مقالة تقول: من السهل الاتفاق على الهدم، والذي حصل أن قوى سياسية متعددة ومتباينة أجمعت على هدم نظام قائم، لكن المشكلة الحقيقية التي تواجهها هي بناء النظام الجديد بعد الثورة.

أرى أن صورة المستقبل ليست واضحة حتى الآن، وتوجهات القوى السياسية وتناقضاتها ما زالت غامضة، والسؤال الآن: من أين سيأتي التغيير؟ وأرى أنه لن يحدث تغيير حقيقي في النظام السياسي.

د. ارحيل غرايبة

هناك ثلاثة مسارات في كلام الإخوة المشاركين، مسار أن الثورات لن تنجح إن ظلت على حالها، ومسار آخر يتنبأ بنجاح الثورات التي قامت، وهذا رأيناه حدث في مصر وتونس واليمن وليبيا، والسؤال: ماذا يترتب على هذا التغيير؟

إنّ تغيُّر النظام السوري سيؤدي إلى تغيير جزئي أو كلي في بنية الأنظمة العربية المحيطة بسوريا، وخاصة لبنان والأردن، وسينتهي التحالف الإيراني- السوري، كما أن نجاح الثورة اليمنية سيؤثر بشكل واضح على السعودية، فهناك ثورات تؤثر على العالم فضلا عن تأثيرها الإقليمي.

أما المسار الثالث فهو وسط يرى أن بعض الثورات استطاعت أن تنجز أهدافها كما في مصر وتونس وليبيا، وأتوقع أننا نستطيع بعد فترة التنبؤ ببقاء الأمر في سورية واستعادة النظام عافيته أو لا.

ومن جانب آخر أرى أن إسرائيل أكبر الخاسرين، لأن من عوامل

قوتها واستمرارها وجود أنظمة عربية تحرسها وتحميها، وبالإطاحة بهذه الأنظمة، خاصة التي ترفع شعار الثورة والممانعة، سيقل عمر إسرائيل وسيضعف شأنها في المنطقة.

إن الأنظمة القائمة تشكل خطرا على الشعوب، والظلم موجود في الماضي والحاضر والمستقل، ولكن لا يمكن لأحد أن يتنبأ بزيادة الاحتقان ووصوله إلى درجة الانفجار، والمسألة الأخرى هي الفساد الذي تمادت فيه الأنظمة العربية حتى وصل إلى الشعب كما في سوريا، وإن الدول التي حدثت فيها ثورات هي الدول التي وصل فيها الحنق الشعبي والغضب درجة الانفجار.

وفيما يتعلق بالتكتلات الإقليمية ما بعد الثورات فأرجو بعد نجاح الثورات في كل من مصر وليبيا وتونس أن يكون هناك تكتل مصري- ليبي- تونسي متجانس مع السودان، وإذا نجحت الثورة في سوريا يمكن أن يحدث تكتل تركي- سوري، هذا هو المسار الذي أتصوره في حال نجحت الثورات.

أما بخصوص التيارات الإسلامية، فأتصور وجود عدة اتجاهات مستقبلا؛ حيث سيكون الاتجاه السلفي قويا وكبيرا ومتمددا، فهو يقوى الآن في مصر، لكن الاتجاه الإسلامي المعتدل هو الذي سيبقى بارزا.

د. عدنان هياجنة

إذا كان الفساد هو سبب قيام الثورات، فلماذا لم تقم الثورة في إيران مع أنها أكثر فساداً من سوريا؟

ينبغي التفريق بين التمنيات والنظريات العلمية، فأنا أتمنى كمواطن عربي مسلم أن يعمّ الخير جميع الدول، وتتغير الأنظمة الفاسدة، وتتحقق الوحدة العربية.

إذا كان الفساد هو سبب الثورة فيجب أن تقوم الثورات في كل العالم، لأن الفساد موجود في جميع دول العالم، ولا يوجد نظرية صالحة لتفسير الأحداث في العالم العربي وحده، فالنظرية الجيدة هي التي تفسر أكبر عدد من الحالات، وعندما تكون لدينا معطيات معينة، فإن النظرية التي تصلح لأمريكا تصلح للأردن.

أ. عاطف الجولاني

بالنسبة لحضور لافتات التيار اليساري مع قلة وجوده في الشارع، سأتكلم عن عاملين: أولاً أن التيار اليساري لم يكن محارباً أو محظوراً في فترة النظام السابق، وثانياً أنه كان موجوداً بين النخب لكن حضوره الجماهيري ضعيف.

والمسألة الثانية التي سأتكلم عنها هي استعجال مرحلة البناء، فنحن نتسرع بالحكم على أن الثورات توشك أن تفشل، وأنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها، مع أن الثورات عبر التاريخ احتاجت عدة سنوات لإقامة نظام ديمقراطي جديد، فلماذا نتعجل قطف ثمرات الثورات العربية في عدة أشهر فقط؟! إن التغيير في تقديري يحتاج عدة سنوات حتى يستقر، لكن الثورات تخلق على الأقل فرصاً للتغيير والخروج من المآزق التي نعيشها، ولم يكن بقاء النظام السابق سيخلقها.

وفيما يتعلق بالبراغماتية، قد يكون تغير مواقف بعض القوى بما فيها الإسلامية من قبيل البراغماتية، وقد يكون من قبيل الواقعية الطبيعية، فأي طرف في المعارضة تميل شعاراته نحو التشدد، وعندما ينتقل إلى موقع آخر يتراجع الضغط والقمع الممارسان ضده، ويصبح قريباً من مواقع التأثير والسلطة، لذلك يعيد النظر في طروحاته السابقة ويتغير فكره السياسي، والإخوان أو السلفيون إذا انتقلوا إلى مربع السلطة سيطرأ تغيير كبير على فكرهم السياسي وممارستهم السياسية، لأنهم سيتعاملون مع الواقع بعد أن كانوا يتعاملون مع التنظير والشعارات، وهذا هو الوضع الطبيعي، وهو ليس محصوراً بالإسلاميين.

سيكون النموذج التركي في تقديري حاضراً أمام معظم التيارات الإسلامية، وأعتقد أنها ستحاول تكرار تجربة حزب العدالة والتنمية كونها تعد تجربة ناجحة في مجال السياسة والاقتصاد، ولكن ليس بالضرورة أن يتم استنساخ جميع التفاصيل، لأن الواقع التركي مختلف عن الواقع في المنطقة العربية.

وكلما اقتربت التيارات السياسية من التعامل مع الواقع أصبحت أكثر واقعية وعقلانية، وأعتقد أن أساتذة العلوم السياسية كلما اقتربوا من عملية صناعة القرار وإدراك تفاصيلها، أصبحوا أكثر واقعية وأبعد عن التركيز على الجزئيات، وكون أساتذة العلوم السياسية بعيدين عن مواقع صنع القرار، ليس نقداً لهم بل هو واقع مفروض لا يتحملون مسؤوليته، فإننا نأمل أن يكونوا في المرحلة القادمة قريبين من جهات صنع القرار.

أ. جواد الحمد

أتصور أننا اليوم نتحدث عن نقلة تمت في المنطقة العربية، حتى في الدول التي لم تأتِ بإصلاحات حقيقية مثل: المغرب والخليج والأردن وغيرها، فالهدف إصلاح النظام كاملاً، وتصالح النظام مع المجتمع، ولكن حتى الآن لا توجد فكرة المصالحة مع الشعب.

وصلتنا بداية شهر شباط/ فبراير ٢٠١١ وثيقة، وفحواها أن مجلس الأمن الأمريكي اجتمع اجتماعاً طارئاً في لوس أنجلوس برئاسة هنري كيسنجر وحضور هيلاري كلينتون، وتم تقديم مقاربات مهمة في أربعة إطارات، وكان الموضوع الرئيس لها هو مصر، وتوصيات المجلس طبقها النظام المصري السابق بالكامل، وكانت هذه الورقة تقول بالنص: «يجب أن لا نسمح بتمدد الثورات مطلقاً حتى إلى ليبيا وسوريا»، لأنها إن تمددت إلى ليبيا أو اليمن أو سوريا أو الجزائر أو غيرها سيتغير الحكم، وقال مجلس الأمن القومي الأمريكي إن الأوضاع في مصر مستقرة، والنظام يسيطر على الموقف العام، وقُدم التقرير نفسه في إسرائيل، ولم يكن عند أوروبا أو أمريكا أو إسرائيل دراسات تتنبأ بما حصل، ولم يكن أحد يعلم بالذي سيحدث، ونحن نتعامل مع التصريحات والخطابات والوسائط والوثائق والمذكرات، ولا نأتي بشيء خيالي.

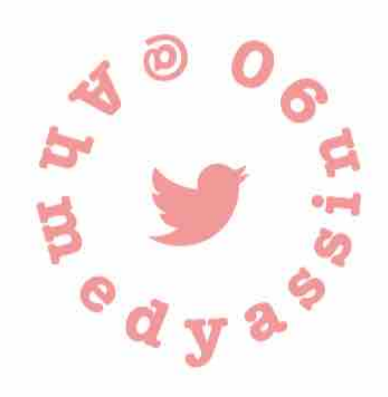
إن النظريات الموجود تُطوَّر دائماً والنظرية قابلة للتغيير، فعلينا تطوير النظريات بشكل مقبول بجهد بشري وخبرة بشرية، والحضور

الميداني مهم جداً، فالمشكلة التي كانت لدينا هي الفجوة بين السياسيين وصناع القرار، والآن بعد الثورات وبعد الإصلاح أصبح التيار الإسلامي غالباً في الميدان، فعليه أن يقرب خبراء العلوم السياسية المبدعين من مواطن صنع القرار، فقد قال أحد السياسيين في فلسطين: «الذي لا يحتك بالأحزاب والقوى السياسية لا يفهم بالسياسة»، وفي الواقع عندما لا يحتك السياسيون بالعالم وجهات صنع القرار وطريقة عملها يصبح عالمهم منغلقاً وحكمهم قاصراً، فمن توصياتي للقوى الجديدة في الحكم أن تتعاون مع الأكاديميين وتستفيد من علمهم.

قائمة التعريف بالمشاركين

(مرتبة هجائيا)

الاســـم	الصفـــــة
د. ارحيل غرايبة	قيادي في جماعة الإخوان المسلمين- الأردن
أ. جواد الحمد	مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط
أ. حسن الأنباري	مستشار الشؤون الدولية- المعهد الدبلوماسي الأردني
د. صالح خصاونة	أستاذ الاقتصاد- جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن
أ. عاطف الجولاني	رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية
د. عدنان هياجنة	أستاذ العلاقات الدولية- الجامعة الهاشمية- الأردن
د. نظام بركات	أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك- الأردن


@Ahmedyassin90


شهرية الشرق الاوسط
الخارطة السياسية
للوطن العربي
ما بعد الثورات العربية
المشاركون
حسن الأنباري
عاطف الجولاني
عدنان هياجنة
جواد الحمد
٢٢
MESC مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن